هل اكتفى أهل العلم السابقون بالنسخة اليونينية من الجامع الصحيح كما اكتفى المعاصرون؟

كتبه

محمد محمود شعبان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فإن الجامع الصحيح للإمام البخاري قد طبع طبعات عديدة؛ منها: الطبعة السلطانية، وطبعة دار التأصيل، وطبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب رحمه اللَّه، وطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وحديثًا طبعة بيت السنة، ومع كثرة طبعاته إلا أن أغلبها يدور في فلك النسخة اليونينية، ولم يشذ عن ذلك إلا النادر كالنسخة المطبوعة مع حاشية السهارنفوري، والتي قام فيها السهارنفوري بمقابلة الجامع الصحيح مع النسخة اليونينية على بعض النسخ الأخرى ومنها فرع من فروع نسخة الصغاني، ونسخة الصغاني من النسخ الجيدة وتشتمل على زيادات ليست في غيرها من النسخ، وهذه الزيادات جديرة بالدراسة والتنبيه.

والنسخة اليونينية التي اعتمدت عليها غالب طبعات الجامع الصحيح، قام على ضبطها وتصحيحها على عدة أصول وروايات الحافظ الجليل شرف الدين اليونيني رحمه اللَّه، بمعاونة حجة العرب الإمام ابن مالك رحمه اللَّه، وقد بذل فيها الحافظ اليونيني جهدًا مشكورًا بحسب ما تيسر له، فجزاه اللَّه عن خدمة الجامع الصحيح خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء.

وهي أصل جيد يعتمد عليه مع غيره، لكن لا يكتفى به؛ لأنها مع جودتها فقد وقع في نصها العديد من الخطأ والسقط، وذلك بسبب التزام الحافظ اليونيني رحمه اللَّه بأصل سماعه في

غالب النسخة، ولم يخرج عن ذلك إلا في بعض المواضع القليلة التي أثبت فيها الصواب خلافًا لأصل سماعه. وفاته أيضًا العديد من طرق الروايات التي قابل عليها؛ كطريق الباجي مثلًا من أشهر طرق رواية أبي ذر وأضبطها، وهو المعتمد عند المغاربة، وبينه وبين طريق عبد الجليل بن أبي سعيد الذي اعتمده الحافظ اليونيني فروق مهمة تحتاج إلى تحرير؛ لمعرفة الثابت في رواية أبي ذر؛ لذا فالاكتفاء بنسخته في ضبط وتصحيح نص الجامع الصحيح سيؤدي إلى خروج طبعة لا تعبر عن الجامع الصحيح كما ألفه الإمام البخاري، وإنما غاية أمرها أنها تعبر عن نسخة الحافظ اليونيني، ونسخة الحافظ اليونيني لا تعبر عن الصورة الكاملة للرواية الأم رواية الفربري كما رواها عن البخاري، فضلًا عن أن تعبر عن الصورة الكاملة للجامع الصحيح كما صنفه البخاري.

وهنا سؤال يطرح نفسه، وهو: هل اكتفى أهل العلم السابقون بعد الحافظ اليونيني بالنسخة اليونينية عن غيرها من النسخ والروايات، وهل حاولوا محاكاة الحافظ اليونيني في ضبط وتصحيح نسخ أخرى من الجامع الصحيح؟.

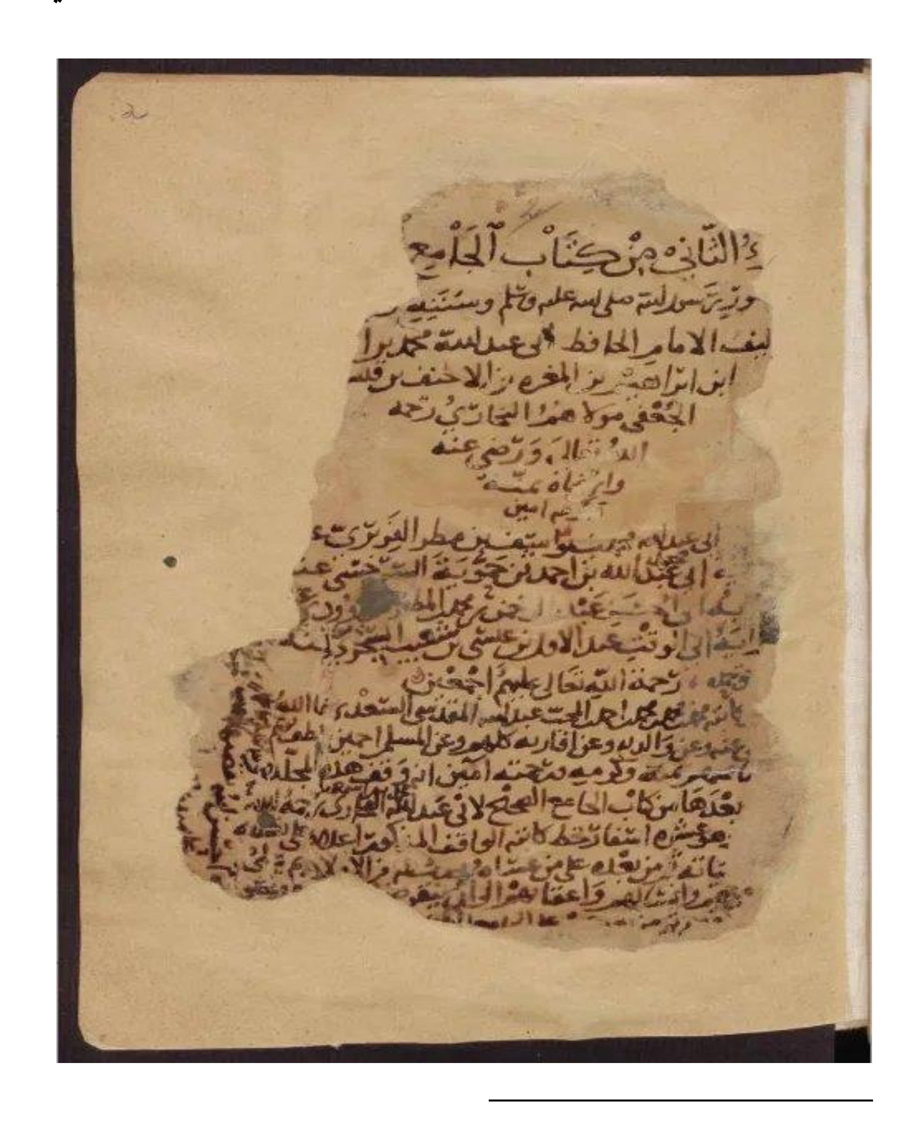
وبالنظر فيما هو متاح الآن بين أيدينا من نسخ الجامع الصحيح، نجد أن أهل العلم السابقين لم يكتفوا بالنسخة اليونينية، بل كانت لهم عدة محاولات لضبط نسخة أخرى غير اليونينية، ومن هذه المحاولات هذان النموذجان:

النموذج الأول:

نسخة الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن المحب عبد اللَّه المقدسي السعدي المتوفى سنة (828)، وقد كتب نسخته من نسخة الشيخ جمال الدين السُّرَّمَرّي سنة ثمانين وسبعمائة، ثم قابلها بنسخة السرمري، وبنسخ شتى؛ كنسخة ابن السراج، ونسخة الجامع الأموي،

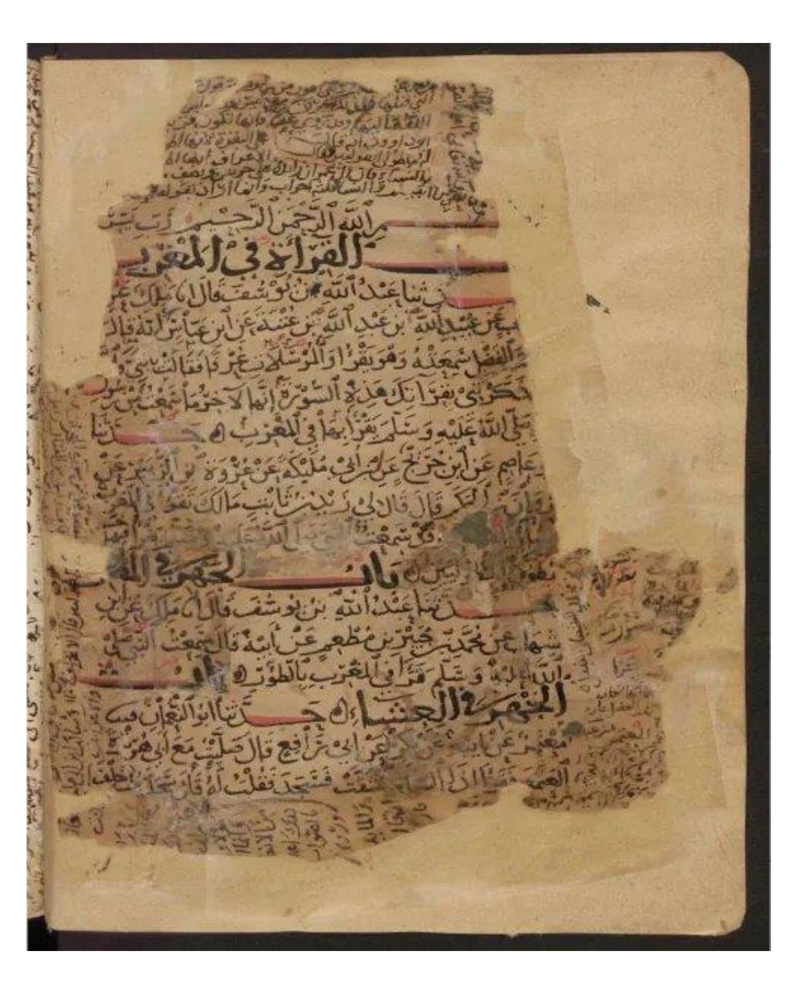
ونسخة ابن غازي فرع نسخة التنكزية، ونسخة ابن حبيب الحلبي، ونسخة محررة متقنة مضبوطة غاية ونهاية، مكتوبة بخط مغربي في رق، من رواية الأصيلي، والقابسي، وأبي زيد المروزي، وأبي أحمد الجرجاني، وابن السكن، والنسفي. وأثبت فروق هذه النسخ في حاشية نسخته، واجتهد في ضبطها وتصحيحها، ثم أوقفها على جامع الحنابلة بسفح جبل قاسيون، وكان يقرأ الصحيح من نسخته هذه، قال ابن طولون: «وكان يقرأ الصحيحين[1] في الجامع الأموي في نسخته الحسنة التي أوقفها بجامع الحنابلة، وحصل به النفع»[2]. اهـ.

والموجود من نسخته هذه جزءان من عشرة أجزاء، وهما: الجزء الثاني، والجزء السادس.


الثاني من كتاب الجامع
... رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه
تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن
ابن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف ...
الجعفي مولاهم البخاري رحمه
الله تعالى ورضي عنه

---

(1) كذا في المطبوعة، ولعل الصواب الذي يتسق مع ما بعده: «الصحيح».
(2) القلائد الجوهرية (ص 571).



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

[illegible] القراءة في المغرب

[illegible] ثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن [illegible]
[illegible] عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال [illegible]
الفضل سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني [illegible]
ذكرتني بقراءتك هذه السورة إنها لآخر ما سمعت من رسول [illegible]
صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب حدثنا
[illegible] عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن
مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في [illegible]
وقد سمعت النبي [illegible]
[illegible]

باب الجهر في المغرب

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور باب

الجهر في العشاء

حدثنا أبو النعمان قال ثنا
معتمر عن أبيه عن بكر عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة
العتمة [illegible] فسجد فقلت له قال سجدت خلف [illegible]



في السجود حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير
قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر عن ابن هرمز عن عبد الله بن
مالك ابن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى
فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه وقال
الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه باب

يستقبل بأطراف رجليه القبلة

قاله أبو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب إذا لم يتم سجوده

حدثنا الصلت بن محمد قال ثنا مهدي بن
ميمون عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة أنه رأى
رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته
قال له حذيفة ما صليت قال وأحسبه قال لو مت
مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم

باب السجود على سبعة أعظم

حدثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف



دخل في ملك الفقير محمد بن عيسى عفي عنه

الجزء السادس من كتاب الجامع الصحيح

المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبرهيم البخاري الجعفي

رحمه الله تعالى ورضي عنه

فيه بقية المناقب والمغازي

474



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الثقة

باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما

باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه



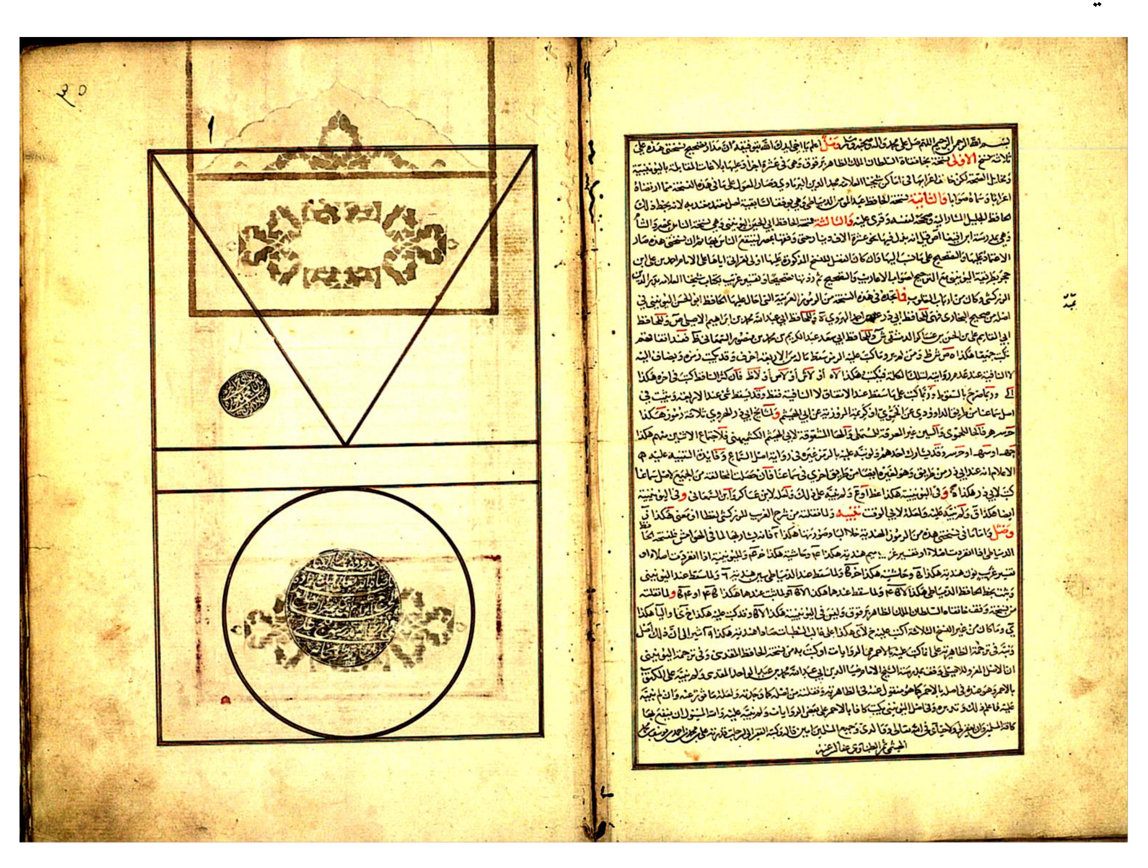
النموذج الثاني:

نسخة علي بن محمد بن أحمد بن يوسف بن محمد نور الدين الهيثمي ثم الطَّبَنَاوي القاهري، المتوفى سنة (888)، وقد قام بتصحيح نسخته على ثلاث نسخ، منها النسخة اليونينية، فقال: «اعلم أيدك يا أخي أيدك الله بتوفيقه: أن مداد تصحيح نسختي هذه على ثلاث نسخ: الأولى نسخة بخانقاة السلطان الملك الظاهر برقوق، وهي في عشرة أجزاء، وعليها بلاغات المقابلة باليونينية ومخايل الصحة، لكن خالف إعرابها في أماكن شيخنا العلامة مجد الدين البرماوي، وصار المعول على ما في هذه النسخة مما ارتضاه إعرابًا وسماه صوابًا. والثانية: نسخة الحافظ عبد المؤمن الدمياطي، وهي بوقف السابقية، أصل يُعتَد به؛ لأنه بخط ذلك الحافظ الجليل المشار إليه، وصححه لنفسه وقرئ عليه. والثالثة: نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني، وهي نسخة الناس بمصر والشام، وهي بمدرسة أقبغا آص، قيل: إنه بذل فيها نحو عشرة آلاف دينار، حتى وقفها بمصر؛ لينتفع الناس بها.

ثم إن نسختي هذه صار الاعتماد عليها، والتصحيح على ما نسب إليها، وإن كان الفضل للنسخ المذكورة عليها أولى؛ لقراءتي إياها على الإمام أحمد بن علي بن حجر بطريقة اليونيني، مع الترجيح لصواب الأعاريب والتصحيح، ثم زدتها تصحيحًا وتفسير غريب بكتاب شيخنا العلامة بدر الدين الزركشي، وكان من أرباب القلوب». انتهى كلامه.

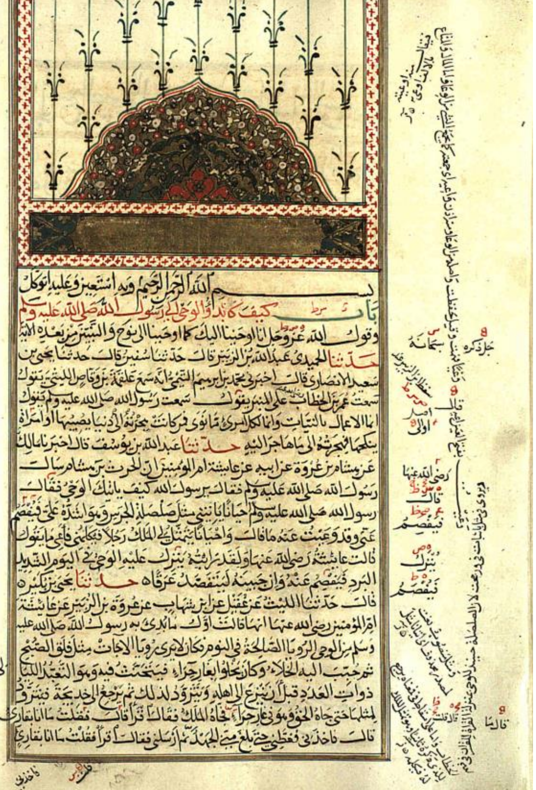
وقد ذكر الطبناوي العلامة السخاوي في تلاميذ الحافظ ابن حجر، فقال: «قرأ عليه البخاري من نسخة بخطه، مع مراعاة النسخة اليونينية، ووصفه بالشيخ الفاضل البارع القدوة»[3]. اهـ.

ونسخة الطبناوي لم أقف عليها، لكن وقفت على فرعين لها، والفرعان بخط أحمد بن علي بن خلاف المنوفي، الأول منهما محفوظ بمكتبة آيا صوفيا (779)، والثاني محفوظ بمكتبة قليج علي (263).

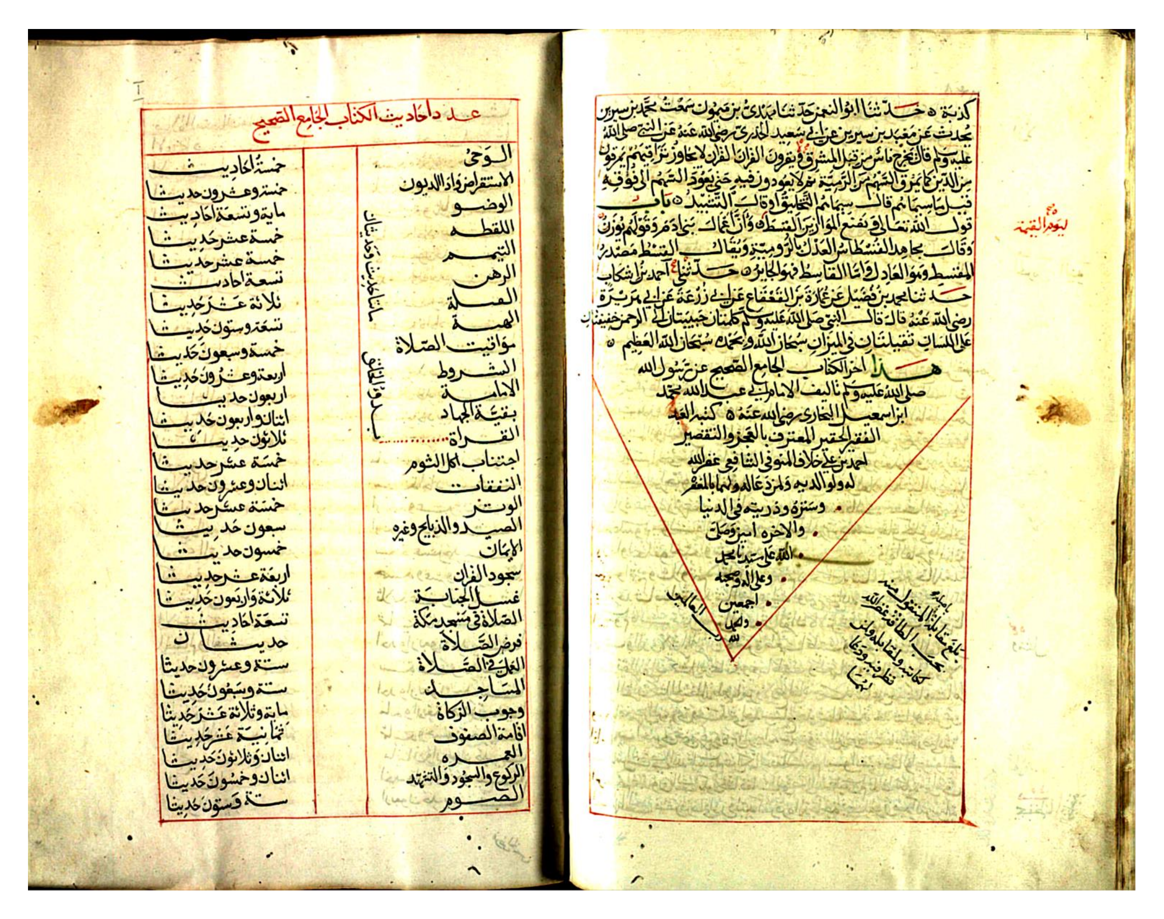


(3) الجواهر والدرر (3/ 1117).


الجامع الصحيح تأليف الإمام العلامة شيخ الإسلام والمسلمين
ووارث علوم سيد المرسلين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
فرع اليونينية
٧٧٩
تغمده الله برحمته وأسكنه وإيانا فسيح جنته


بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل
باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده الآية
حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفين قال حدثنا يحيى بن
سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبرهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول
سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة
ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن الحرث بن هشام سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف يأتيك الوحي فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم





فمع كون الطبناوي اعتمد على اليونينية وأثبت فروقها، وحاكى في تصحيح نسخته الحافظ اليونيني في طريقته، فلم يكتف باليونينية وإنما اعتمد على غيرها معها، وصحح على الحافظ ابن حجر، حتى قال: إن نسخته هي التي صار الاعتماد عليها والتصحيح على ما نسب إليها.

فمن هذين النموذجين يتبين لنا أن أهل العلم السابقين لم يكتفوا بالنسخة اليونينية، ولم يقفوا عندما وقف عنده الحافظ اليونيني، بل اجتهدوا وحاولوا كما حاول اليونيني، بخلاف المعاصرين الذين داروا في فلك اليونينية ولم يخرجوا عنها قيد أنملة، بل جعلوا الخروج عنها جريمة، وقدح في الجامع الصحيح، فصارت طبعات الصحيح إلى ما هي عليه الآن.

والله المستعان، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

هل تكفي النسخة اليونينية

لإخراج الجامع الصحيح للإمام البخاري

كتبه

محمد محمود شعبان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فإن الجامع الصحيح للإمام البخاري قد طبع طبعات عديدة؛ منها: الطبعة السلطانية، وطبعة دار التأصيل، وطبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب رحمه اللَّه، وطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الدكتور ماهر الفحل، وحديثًا طبعة بيت السنة، ومع كثرة طبعاته إلا أن أغلبها يدور في فلك النسخة اليونينية، ولم يشذ عن ذلك إلا النادر كالنسخة المطبوعة مع حاشية السهارنفوري، والتي قام فيها السهارنفوري بمقابلة الجامع الصحيح مع اليونينية على بعض النسخ الأخرى ومنها فرع من فروع نسخة الصغاني، ونسخة الصغاني من النسخ المتقنة وتشتمل على زيادات ليست في غيرها من النسخ، وهذه الزيادات جديرة بالدراسة والتنبيه.

والنسخة اليونينية التي اعتمدت عليها غالب طبعات الجامع الصحيح، قام على ضبطها وتصحيحها على عدة أصول وروايات الحافظ الجليل شرف الدين اليونيني رحمه اللَّه، بمعاونة حجة العرب الإمام ابن مالك رحمه اللَّه، وقد بذل فيها الحافظ اليونيني جهدًا مشكورًا بحسب ما تيسر له، فجزاه اللَّه عن خدمة الجامع الصحيح خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء.

لكن هنا سؤال يطرح نفسه، وهو: هل النسخة اليونينية تكفي لإخراج الجامع الصحيح مضبوطًا صحيحًا كاملًا؟.

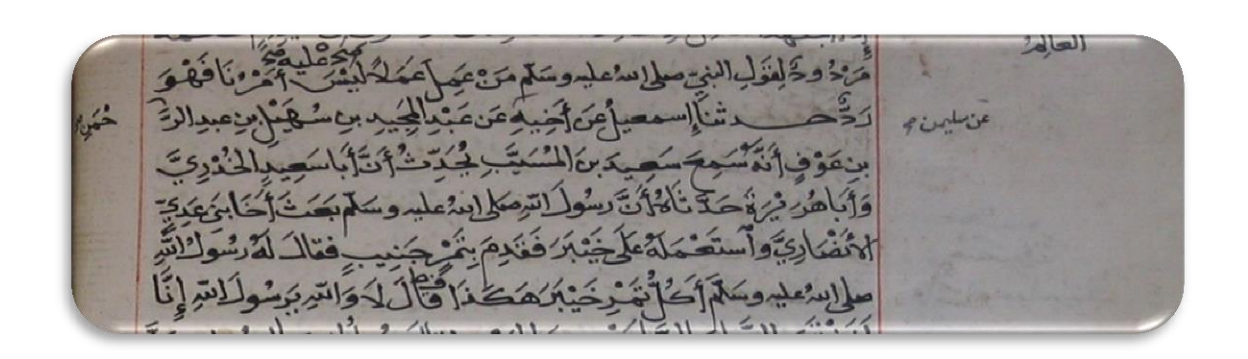
هل تكفي النسخة اليونينية

لإخراج نص الجامع الصحيح مضبوطًا مصححًا كاملًا؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بعرض النسخة اليونينية على غيرها من نسخ وروايات الجامع الصحيح المختلفة، ولذا فقد قمت بمقارنة نص النسخة اليونينية وحواشيها بما تيسر لي من نسخ وروايات الجامع الصحيح، ومنها العديد من النسخة العتيقة والموثقة، فظهر من خلال المقارنة عدة أمور:

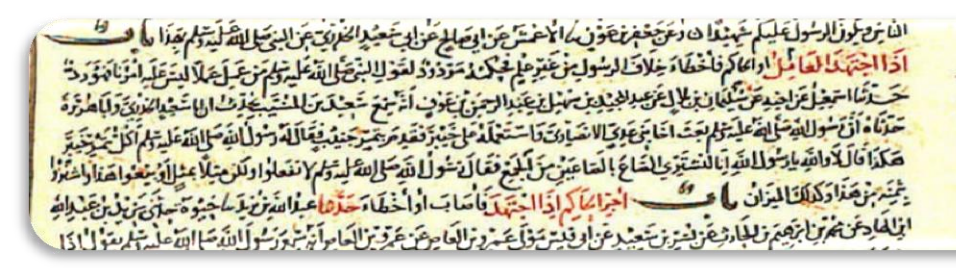
أولًا: التزام الحافظ اليونيني في صلب نسخته بما في أصل سماعه في غالب الصحيح، حتى وإن كان خطأ أو فيه سقط، ويذكر في الحاشية فروق النسخ والروايات الأخرى التي قابل عليها، إلا في بعض المواضع القليلة التي خالف فيها أصل سماعه، وأثبت الصواب، وصنيع اليونيني هذا أدى إلى وقوع الخطأ والسقط في نص نسخته، ومن أمثلة ذلك:

1- قوله في الحديث رقم (7350): «حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف». كذا وقع في النسخة اليونينية، وقد سقط من الإسناد قوله: «عن سليمان» بعد قوله: «عن أخيه»، وقد وقع التنبيه في العديد من فروع اليونينية على سقوطه من الإسناد، وفي فرع القيصري ألحقه بالحاشية وصحح عليه، وفي نسخة البقاعي ويعدها البعض من فروع اليونينية وإن لم تكن مطابقة لها فقد أثبت في نسخته «عن سليمان»، وكتب في الحاشية: «سليمان بن بلال ساقط عند الفربري ولا بد منه».



مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو
رد حدثنا إسمعيل عن أخيه عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن
بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري
وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي
الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم أكل تمر خيبر هكذا قال لا والله يا رسول الله إنا

عن سليمن صح



وهذا السقط قديم، فقد نبه الإمام الجياني والقاضي عياض على سقوط قوله: «عن سليمان» من أصل أبي زيد المروزي أو أصل الفربري؛ فقال الجياني في تقييد المهمل (2/ 753): «قال البخاري: حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عبد المجيد بن سهيل، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد حدثاه: أن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري، واستعمله على خيبر.. .. الحديث. هكذا روى هذا الإسناد: إبراهيم بن معقل النسفي، عن البخاري. وسقط من كتاب الفربري: سليمان بن بلال من هذا الإسناد. وذكر أبو زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري. وكذلك لم يكن في كتاب ابن السكن، ولا عند أبي أحمد، وكذلك قال أبو ذر عن مشايخه. ولا يتصل الإسناد إلا به، والصواب رواية النسفي». اهـ.

وبالنظر في كلام الجياني نجد أنه ينسب السقط لكتاب الفربري، مستدلًا على ذلك بنص أبي زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري، ومستدلًا أيضًا بأنه لم يكن عند تلاميذ الفربري.

لكن خالفه القاضي عياض في ذلك، فقال في المشارق (2801): «في كتاب الاعتصام في (باب إذا اجتهد الحاكم فأخطأ): (حدثنا إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد المجيد بن سهيل)

كذا لكافتهم، وهو الصواب، وكان (سليمان) في أصل الأصيلي محوَّقًا عليه، وكتب خارجًا: قال أبو زيد: لم يكن في أصل الشيخ؛ يعني الفربري: سليمان، وسليمان في كتاب ابن السكن». اهـ.

وكلام القاضي عياض يؤكد على ثبوت «عن سليمان» عند كافة الرواة، بل خص ابن السكن بالذكر ونبه على أنه ثابت في كتابه، وكأن يريد أن يرد على كلام الجياني رحمهما اللَّه.

ورد على كلام الجياني أيضًا تصريحًا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (13/ 318)، فقال بعد ما نقل كلام الجياني: «قلت: وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفربري، وكذا في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفربري، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقوطها من أصل شيخه. وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجرجاني عن الفربري، واما رواية بن السكن فلم أقف عليها».

فنحن أمام قولين: الأول قول الإمام الجياني: أنه سقط من أصل الفربري، ومن أصول تلاميذه «عن سليمان». والثاني قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر: أن كافة الرواة ثبت عندهم «عن سليمان». ولتحرير القولين ومعرفة الراجح منهما قمت بعرضهما على نسخ وروايات الصحيح الموجودة بين أيدينا الآن، فتبين أن كثيرًا من النسخ والروايات توافق قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر، فقد ثبت في كثير منها: «عن سليمان».

ومن هذه النسخ التي رجعت إليها: نسخ من رواية أبي ذر، وهي: نسخ مراد ملا (577)، وفاتح (1063)، وأحمد الثالث (240)، ومركز إحياء التراث بإيران، ونسبه في نسخة أحمد الثالث للمستملي والحموي.


باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم

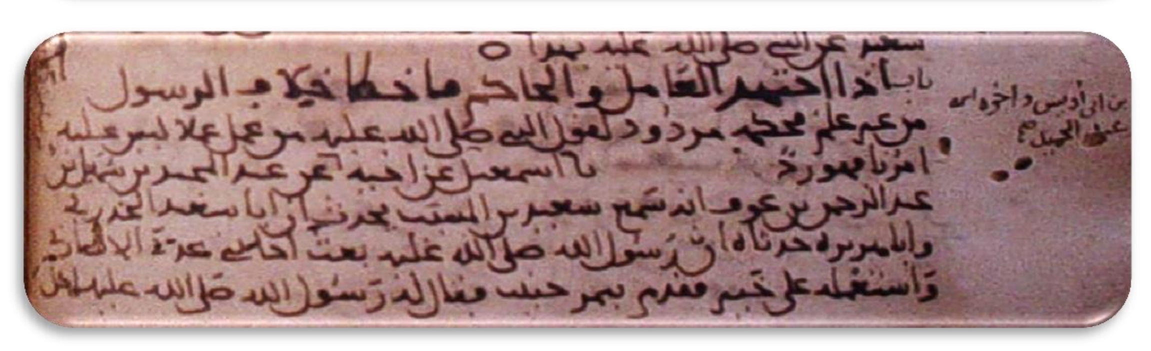


ونسخ من رواية أبي الوقت، وهي نسخ آيا صوفيا (774)، وتشستربيتي (4176)، وبشير أغا (162)، ويني جامع (271).

وجملة من فروع نسخة الصغاني وقد رمز فوقها بالرمز (فــ ....)، ويعني أنه ثابت في نسخة الفربري والنسخ الأخرى التي قابل عليها، ونسخة الفربري هذه هي التي نسخ عنها الصغاني نسخته، وقد ذكر أنه نسخة كتبت في زمن البخاري وقرئت على الفربري وعليها خطه، وهذه الفروع هي: نسخ داماد إبراهيم (269)، وولي الدين أفندي (823)، ومكتبة الملك عبد العزيز (29)، ودارند (365)، ولاله لي (614)، وأسمهان سلطان (93).

وأما رواية أبي زيد المروزي، فقد وقفت على نسخة واحدة متأخرة في أولها إسناد الأصيلي عن أبي زيد المروزي، ثبت فيها «عن سليمان»، وهي نسخة سلطان أحمد (69)

وأما النسخ العتيقة من رواية أبي زيد المروزي فقد سقط منها «عن سليمان»، وهما نسختي تارودانت (149)، ووزان، وقد ألحق بحاشية نسخة تارودانت: «عن سليمان».



ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن نسخ أبي ذر مع اختلاف طرقها إليه ثبت فيها قوله: «عن سليمان» دون خلاف بين شيوخ أبي ذر الثلاثة في أغلبها، سوى نسخة واحدة وهي نسخة أحمد الثالث نسبت ثبوت «عن سليمان» للمستملي والحموي، وأما نسخ أبي الوقت فقد ثبت في كثير منها، وكذا نسخة الصغاني ثبت فيها أيضًا قوله: «عن سليمان» ونسبه لنسخة الفربري وغيرها من النسخ التي قابل عليها، وهذا يؤكد على ثبوته عند الفربري، وأما أبو زيد المروزي فالظاهر من خلال كلام الجياني والقاضي عياض وما في نسخه العتيقة كنسختي تارودانت ووزان أنه سقط عنده «عن سليمان»، ولعله كان ساقطًا من أصل الفربري أولًا، ثم ألحق بعد ذلك، فلم يطلع عليه أبو زيد، لذا قال كما نقل عنه الجياني والقاضي عياض: «ليس في أصل الفربري»، وبذلك نجمع بين قوله هذا وبين وجوده في نسخ أبي ذر وغيره من الروايات.

وبناء على ما تقدم، فينبغي إثبات قوله: «عن سليمان»، كما في غالب طبعات الصحيح، وعدم إثباته بحجة أنه الرواية خلل منهجي جسيم؛ لأنه معاملة للنسخة اليونينية معاملة الرواية الأم، وقد ثبت بما تقدم من كلام القاضي عياض والحافظ ابن حجر، وما وقفنا عليه من نسخ وروايات الصحيح أن رواية الفربري ليست كذلك، وحتى إن ثبت أن رواية الفربري سقط منها ذلك وهي الرواية الأم، فقد أجاز العلماء إثبات السقط الذي لا بد منه طالما أنه محفوظ في

رواية الحديث، وليس السقط من المؤلف، فقد ترجم الخطيب البغدادي في الكفاية (1/ 512): «باب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية، ونحو ذلك». وترجم أيضًا (1/ 514): «باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد إذا كان في الأصل حديث محفوظ معروف، قد سقط من إسناده رجل، جاز أن يلحق بمكانه، ويكتب في موضعه». اهـ. وهذا لا ينافي منهج أهل العلم المتقدمين في الحفاظ على النص والرواية.

ثانيًا: اعتماد الحافظ اليونيني في مقابلته لروايات الصحيح على بعض الطرق دون بعض؛ كاعتماده مثلًا في رواية أبي ذر على طريق عبد الجليل بن أبي سعيد عن أبي ذر، والذي كانت تمثله نسخة ابن الحطيئة، ولا شك أن هذا الطريق وحده لا يمثل رواية أبي ذر كلها؛ لأنه يوجد لهذه الرواية غير طريق عبد الجليل طريق الباجي، وطريق أبي مكتوم بن أبي ذر، وبينهما وبين طريق عبد الجليل خلافات واضحة ينبغي تحريرها وبين الراجح منها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في الحديث رقم (252): «حدثنا يحيى بن آدم»، كذا وقع في اليونينية دون رقم عليه، وظاهره أنه هكذا عند أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، واليونيني قد اعتمد على نسخة ابن الحطيئة من طريق عبد الجليل عن أبي ذر.

لكن بالمقارنة بطريقي الباجي وأبي مكتوم تبين وجود علامتي (هـ سـ) فوقه، وهذا يعني أن قوله: «حدثنا يحيى بن آدم» عند الكشميهني والمستملي، وليس عند الحموي من شيوخ أبي ذر،

وكتب في حاشية مراد ملا من طريق الباجي: «ثبت عند جميع رواة الفربري ذكر يحيى بن آدم إلا عند الحمويي». اهـ. فهنا خلاف بين طريق عبد الجليل وبين طرقي الباجي وأبي مكتوم يحتاج إلى تنبيه وتحرير لم يقف عليه الحافظ اليونيني لاعتماده على طريق واحد.



ثالثًا: عدم تحرير الحافظ اليونيني رحمه اللَّه كثيرًا من الخلافات التي ذكرها بين رواة الصحيح، وعدم تنبيهه على الصواب منها، واكتفاؤه بإثبات الفروق في الحاشية دون تنبيه في كثير من المواضع، مما يشكل ويوهم أن المثبت صحيح لا إشكال فيه، ومن أمثلة ذلك.

- قوله في الحديث رقم (50): «كان النبي صلى اللَّه عليه وسلم بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل». كذا أثبت الحافظ اليونيني رحمه اللَّه كما في فروع اليونينية: «فأتاه جبريل»، وصحح عليه، ووضع في الحاشية: «رجل» وصحح عليه، ونسبه لأبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر، وأبي الوقت، وعط رمز لا يعرف مدلولها، وما أثبته اليونيني وإن كان صحيح المعنى، مستقيم السياق، إلا أنه لا تصح نسبته للصحيح، لأن غالب النسخ والروايات التي قابل عليها وقع فيها: «رجل»، وقد وقع هكذا فيما وقفت عليه من نسخ، فمن ذلك عدة نسخ من رواية أبي ذر، ومن رواية أبي الوقت، ورواية كريمة، ونسخة الصغاني وهي من النسخ الجيدة، فوجدت في أغلبها إثبات: «رجل» بدلًا من «جبريل»، وهذه صور لبعض هذه النسخ:

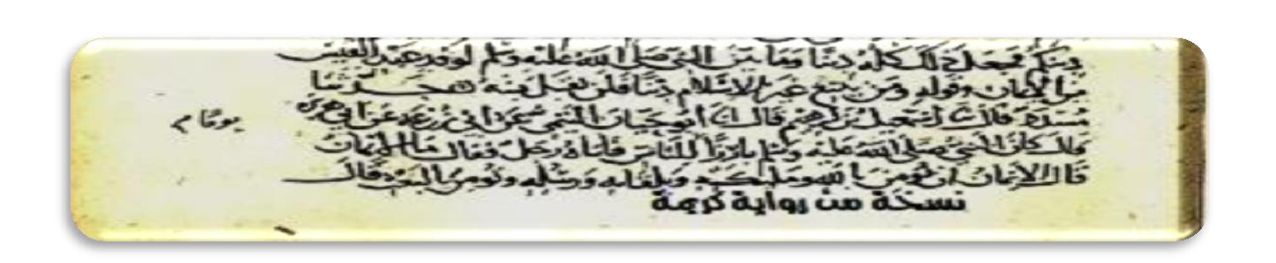
نسخة من رواية أبي ذر











وقد نبه على أن الصواب هو «رجل» الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقد قال السخاوي في الجواهر والدرر (1 / 376) عنه: «كان إذا رأى خطأ في شيء من الأصول القديمة، وأصلحه بالهامش، يكتب تاريخ إصلاحه كما فعل في البخاري، في حديث: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بارزًا يوما للناس، فأتاه جبريل، فضبب في نسخة الناصرية على لفظ جبريل وكتب بالهامش: صوابه رجل. كتبه ابن حجر سنة ست وعشرين وثمانمائة».اهـ. ويؤيد أنه الصواب: أن كثيرًا ممن نقل الحديث من الصحيح ذكره هكذا: «رجل»؛ منهم: الحميدي في الجمع بين الصحيحين (2389)، وعبد الحق في الأحكام الكبرى (1 / 96)، وابن الأثير في جامع الأصول (3)، والمزي في تحفة الأشراف (14929)، وغيرهم. ولعل السبب فيما وقع في أصل سماع اليونيني من إثبات «رجل»، أنه وقع في بعض الأصول القديمة لرواية أبي الوقت هكذا، فتابعته بعض النسخ على ذلك.

ومن خلال ما سبق بيانه نستطيع الإجابة على السؤال المطروح سابقًا، وهو هل النسخة اليونينية تكفي لإخراج نص الجامع الصحيح مضبوطًا صحيحًا كاملًا؟ والإجابة: لا تكفي النسخة اليونينية لذلك، بل لا بد من الاعتماد على غيرها معها من نسخ وروايات الجامع الصحيح الأخرى، فالنسخة اليونينية يعتمد عليها ويستعان بها مع غيرها ولا يكتفى بها.

حاجة الأمة إلى طبعة للجامع الصحيح تكون أمًّا

بعدما تقدم بيانه من عدم كفاية غالب طبعات الجامع الصحيح الموجودة الآن لإخراج نص مضبوط مصحح كامل، يتبين حاجة الأمة إلى وجود طبعة يتم العمل فيها على ضبط وتصحيح الجامع الصحيح على الرواية الأم رواية الفربري، وذلك بالاعتماد على ما هو متاح الآن من نسخ الروايات الفرعية؛ كنسخ رواية أبي ذر، وأبي الوقت، وكريمة، والأصيلي، ولا ينبغي أن نمزق الكتاب، ونشتت الأمة بإخراج العديد من الروايات الفرعية كل واحدة على حدة؛ لأن الروايات الفرعية لا ينبغي أن تعامل معاملة الرواية الأم، وإنما تعامل معاملة الأصول الجيدة التي يتم الترجيح بينها للوصول إلى الراجح في الرواية الأم.

فالرواية الفرعية أو الطريق في حقيقة الأمر لا يعبر عن كل ما في الجامع الصحيح بكامله، وإنما يعبر عما وقف عليه صاحب هذه الرواية وما وصله من الكتاب، وغالبًا يوجد عند غيره من الروايات فروق وزيادات تحتاج إلى دراسة وتحرير، فالعمل على مجموع الطرق والروايات الفرعية للرواية الأم يؤدي إلى إخراج نص صحيح كامل، يجمع شتات الكتاب ويجمع الأمة على طبعة واحدة للجامع الصحيح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هديه، أما بعد.

فقد أرسل لي أحد الأفاضل رسالة على الواتس لأحد الأشخاص، يرد فيه على مقالتي المسماة: «هل تكفي النسخة اليونينية لإخراج الجامع الصحيح للإمام البخاري؟» وذكر أنه لا يَعْرف كاتب الرسالة، وبغض النظر عن معرفة الكاتب، وما غرضه من الرد، فالذي يعنيني كلامه، وهذا نص كلامه في الرسالة:

«فكرته في آخر ورقة وهي وجود حاجة إلى تخليص نسخة واحدة تمثل صحيح البخاري على طريقة النص المختار، وحتى يثبت هذه الحاجة سلط نقده على أهم عمل حديثي يخدم صحيح البخاري ويكشف عناية الأمة في ضبط وإتقان صحيح البخاري، فبين نواقصه ـ وليست نواقص على الحقيقة ـ في أنه لم يستوعب جميع طرق الروايات، ولم ينبه على الأوهام.

وهذا الكلام مع وقفات:

الأولى: أن هذا الذي ينادي به في التعامل مع الروايات الحديثية إما أنه سبق إليه وأنه لم يسبق إليه، فإن سبق إليه فليقتد بمن سبقه، وإلا فلا يبتدع في منهج المحدثين ما يكون مآله هز الثقة في منهجهم.

الثانية: عمل اليونيني كان بمحضر من أئمة في الحديث وابن مالك فاتفق الجميع على صحة فعله، وألف على ذلك ابن مالك شواهد التوضيح لتوجيه المشكلات النحوية التي وقعت في بعض الروايات.

الثالثة: للمحدثين منهج في ضبط الروايات، وتأدية المروي كما هو دون تغيير، وما ينادي به خرق لمنهجهم في الضبط والأداء.

الرابعة: ما المنهج المقترح الذي يقترحه لتخليص النسخة المحررة من الصحيح؟ وهل يستطيع هو أو غيره أو الإنس والجن مجتمعين أن يحرروا نسخة يدعون أنها نسخة البخاري ؟ وهل إذا فعلوا ذلك يجوز لهم الزعم بأنها نسخته ؟!

الخامسة: لنا اسوة حسنة في العلماء الجهابذة، فكانوا يبحثون في الكلمات المشكلة ويوجهونها ويبينون أوهام الرواة في كتب الضبط مثل تقييد المهمل ومشارق الأنوار، او في كتب الشروح، أو المشكلات، وليس في كتب الرواية، فالرواية شيء والتعليق عليها شيء آخر.

وختاما: لو سلمنا لك، فما المانع أن تطرد القاعدة وتنادي بتخليص أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من اختلاف ألفاظ الرواة واستخراج اللفظ النبوي للأحاديث؟

الخلاصة: هذه الدعوة تضر بصحيح البخاري وبالحديث النبوي، وتدعو إلى فوضى علمية». انتهى كلامه.

وأقول ردًّا على هذا الفاضل، وغيره ممن يقول بقوله:

قال: «فكرته في آخر ورقة وهي وجود حاجة إلى تخليص نسخة واحدة تمثل صحيح البخاري على طريقة النص المختار».

وأقول: أنا لم أقل: عمل نسخة تمثل صحيح البخاري بإطلاق هكذا، وإنما قلت: عمل نسخة للصحيح يتم فيها ضبط نصه على الرواية الأم رواية الفربري، وشتان بين الأمرين، فضبط نص الصحيح دون التقيد برواية من الروايات الأمهات، يستلزم الخلط والتلفيق بين هذه

الروايات؛ كرواية الفربري، والنسفي، وحماد بن شاكر، وغيرها، وهذا عمل غير علمي؛ لأنه سيؤدي إلى خروج نسخة من الجامع الصحيح لم يصنفها البخاري نفسه، أما الاعتماد على الروايات الفرعية للرواية الأم المتاحة الآن بين أيدينا؛ كرواية أبي ذر، وأبي الوقت، والأصيلي، وغيرها، لضبط الرواية الأم فهذا هو المتعين.

والسبب الذي أدى إلى هذا الفهم الخاطئ، هو خلط المعاصرين في التعامل بين نوعين من الرواية، وهما: الرواية الأم، والرواية الفرعية، فالرواية الأم لا ينبغي أن يدخلها الخلط والتلفيق من الروايات الأخرى مثلها، وذلك لقربها من المؤلف، وعدم وجود الواسطة، فما فيها ينسب للمؤلف غالبًا، ولا يخرج عنه إلا بقرينة قوية تؤكد أنه من الراوي صاحب الرواية، أما الروايات الفرعية والطرق للرواية الأم، فتتعدد وتتشعب وتكثر الوسائط بينها وبين المؤلف، ويقع نتيجة لذلك الخلل والاختلاف من هذه الوسائط.

ونتيجة لهذا الفهم الخاطئ توسع المعاصرون في ذلك، حتى تعاملوا مع الأصول الخطية معاملة الرواية الأم، ونشأ من ذلك القول بتقسيم مناهج تحقيق النص إلى مدرستين: مدرسة اتخاذ أصل والالتزام بكل ما فيه، والتنبيه على فروق النسخ الأخرى في الحاشية. ومدرسة النص المختار والتي يثبت فيها الراجح والصواب من مجموع النسخ الخطية دون الاعتماد على نسخة أصلًا، وهذا التقسيم يعتبر بدعًا من القول لم يكن عند علمائنا السابقين، بل وزاد الأمر سوءًا فقال كثير من المعاصرين: بأن منهج النص المختار خطأ يخالف منهج الأئمة السابقين، والسبب في هذا الخلط هو فهم كلام الأئمة السابقين على غير وجهه.

فبالنظر في كلام العلماء السابقين من أئمة الحديث، نجد أنهم لما تكلموا على الالتزام بأصل كان في ضبط الرواية، وليس في ضبط النسخ، فذكروا: أن الأولى أن يكون أصل النص على

رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادات وفروق وتصويبات تكون في الحاشية، وذلك لعدم تسويد الصحف وخلط النص، فقد عقد القاضي عياض في كتابه الإلماع (ص 189) بابًا في ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك، وقال فيه: «هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه ...». اهـ. فكلامهم في ضبط الرواية وليس في ضبط النسخ الخطية، وليس في كلامهم أيضًا عدم إصلاح وتغيير اللحن الجلي والخطأ الظاهر الذي لا يحتمل وجهًا من أوجه الصواب، بل أجاز الكثير منهم إصلاح وتغيير اللحن الجلي والخطأ الظاهر في الرواية، فقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية عدة أبواب في ذلك، فقال (1/ 507): «باب ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الآحالة والتصحيف»، وقال (1/ 508): «باب ما جاء في إبدال حرف بحرف»، وقال (1/ 509): «باب ما جاء في إصلاح المحدث كتابه، بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه»، وقال (1/ 512): «باب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية ونحو ذلك»، وقال (1/ 514): «باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد». فهذا كله يدل على وجود القول بجواز تغيير وإصلاح الخطأ الظاهر في الرواية والأصول عندهم، وإن تشدد بعضهم ومنع من ذلك حماية من تجاسر البعض على الإصلاح والتغيير المتوهم.

وصنيعهم العملي يؤكد ذلك، فهذا الحافظ أبو ذر الهروي صاحب النسخة والرواية الشهيرة من الجامع الصحيح، يعتبر نموذجًا لذلك، فقد قام بعمل نسخته بالاعتماد على روايات

شيوخه الثلاثة: المستملي والحموي والكشميهني، ولم يعتمد رواية من الروايات الثلاثة أصلًا لا يخرج عنه، بل كان سواد نسخته على روايتي المستملي والحموي، فقد قال ابن رشيد في إفادة النصيح (ص 45): «تنبيه: نبين فيه كيفية كتاب أبي ذر :قرأت بخط أبي بكر بن خير، وأنا به جد خبير، مما نقله من خط الشيخ الراوية أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور رحمه اللَّه: أبو ذر عن أشياخه الثلاثة: أبي محمد الحموي، وأبي إسحاق المستملي، وأبي الهيثم الكشميهني، غير أن سواد الكتاب على روايته عن أبي محمد وأبي إسحاق، فإذا انفرد أحدهما أو اختلفا في شيء، فعلامة الحموي حاء، وعلامة أبي إسحاق الهمزة والسين، فإذا اتفقا وخالفهما أبو الهيثم، جعل: صح علي موضع الخلاف، وكتب رواية أبي الهيثم في الحاشية، وعلامته هاء، وكذلك علامته فيما ينفرد به». اهـ. فهذا نص صريح من ابن منظور الراوي عن أبي ذر روايته في أن أبا ذر قد لفق نص نسخته من روايتين: المستملي والحموي، والناظر في نسخ روايته يجد ذلك واضحًا جليًّا.

ومن النماذج العملية على تغيير وإصلاح أصل السماع، والذي يعتبر بمثابة الرواية، ما فعله الحافظ اليونيني نفسه في نسخته، حيث قام بتغيير الخطأ الذي في أصل سماعه، وأثبت الصواب من الروايات الأخرى التي قابل عليها، حيث أثبت في الحديث رقم (٣٣٨٥): «حدثنا الربيع بن يحيى البصري»، وقال كما في فرعي البصري والقيصري: «وقع في أصل السماع: حدثنا النضر، وهو غلط وتصحيف من البصري، حُقِّق ذلك من أصول الأئمة الحفاظ؛ أبي ذر، والأصيلي، وأبي القاسم الدمشقي وأصل أبي صادق مُرْشِد المديني، والأصل الوقف في السُمَيساطية المروي عن كريمة، وغير ذلك من الأصول الصحيحة».

اهـ. فهذا الحافظ اليونيني يلفق في نسخته بين أصل سماعه والروايات الأخرى، وهذا هو عين ما تنكره علي.

قال: «وحتى يثبت هذه الحاجة سلط نقده على أهم عمل حديثي يخدم صحيح البخاري ويكشف عناية الأمة في ضبط وإتقان صحيح البخاري، فبين نواقصه ـ وليست نواقص على الحقيقة ـ في أنه لم يستوعب جميع طرق الروايات، ولم ينبه على الأوهام».

وأقول: عمل الحافظ اليونيني رحمه اللَّه ليس هو أول عمل يخدم صحيح البخاري، بل سبقه إلى ذلك عمل الحافظ أبي ذر الهروي رحمه اللَّه في نسخته التي أشاد بها العلماء واعتبروها من أصح النسخ والروايات، وصارت عمدة المغاربة إلى وقتنا هذا، بل واعتمدها المشارقة أيضًا، فاعتمده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الباري، وفي المقابل نجد أن نسخة الحافظ اليونيني لم يعتمده أحد من شراح الصحيح الذين شرحوا الصحيح بعد وجود النسخة في القرن السابع، سوى العلامة القسطلاني في القرن العاشر في شرحه إرشاد الساري، حتى العلامة ابن الملقن والذي شرح الصحيح على رواية أبي الوقت لم يعتمدها، فقولك: أنها أهم عمل خدم الصحيح، وقول البعض: أنها أصح نسخة من نسخ الصحيح، من الإطلاقات التي لا تصح، ويخالفها واقع النسخة، وهذا لا يعني الانتقاص من عمل الحافظ اليونيني رحمه اللَّه، فهو قد بذل وسعه في ضبط النسخة بحسب ما أتيح له من نسخ وروايات، وهو عمل بشري يعتريه ما يعتري أي عمل بشري من الخلل، ولا شك أن وقوع التصحيف والسقط في نسخته دون تنبيه يعتبر من الخلل، ومخالفة لمنهج الأئمة السابقين الذين نصوا على أنه ينبغي التنبيه على الخطأ في الحاشية وبيان الصواب، فقد قال القاضي عياض في الإلماع (ص 186): «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا

يغيرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ولم يجيء في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها؛ حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفى حواشي الكتب». اهـ.

وأيضًا الاعتماد على طريق واحد لرواية دون باقي الطرق مع وجود الخلاف بين هذه الطرق بالزيادة والفروق التي يكون منها الخطأ والصواب، يعتبر قصورًا في اعتماد هذه الرواية؛ لأنه بذلك قد ينسب إلى الرواية ما ليس منها على الحقيقة، وإنما خطأ من هذا الطريق، لذا ينبغي عند اعتماد رواية مراعاة خلاف الطرق عن هذه الرواية وتحريره للوصول للصواب والراجح في هذه الرواية واعتماد نسبته.

قال: «الأولى: أن هذا الذي ينادي به في التعامل مع الروايات الحديثية إما أنه سبق إليه وأنه لم يسبق إليه، فإن سبق إليه فليقتد بمن سبقه، وإلا فلا يبتدع في منهج المحدثين ما يكون مآله هز الثقة في منهجهم».

وأقول: قد خلطتَّ بين نوعين من الرواية: الروايات الحديثية، وروايات الكتب الحديثية، ففرق بين النوعين، فالروايات الحديثية هي رواية رواة الحديث بحسب طبقة كل واحد بدءًا من المصنف إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وهذه الأصل فيها تنقل وتثبت كما هي دون تصرف، وأجاز بعض العلماء المتقدمين التصرف بإصلاح اللحن الجلي والخطأ الظاهر، وإلحاق الاسم المتيقن سقوطه والكلمة المتيقن سقوطه، ونحو ذلك، كما تقدم عن الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية.

وأما روايات الكتب، فمنها الروايات الأمهات، وهذا تثبت كما هي دون تغيير وإصلاح وتلفيق بينها وبين الروايات الأخرى، ومنها الروايات الفرعية للرواية الأم وهذه تعامل معاملة الأصول الجيدة، التي يثبت من مجموعها ما يتيقن أو يغلب على الظن أنه الرواية الأم. وهذا هو صنيع الأئمة السابقين أمثال أبي ذر الهروي في نسخته، وحتى اليونيني نفسه في نسخته، فهو ليس بدعًا من القول.

قال: « الثانية: عمل اليونيني كان بمحضر من أئمة في الحديث وابن مالك فاتفق الجميع على صحة فعله، وألف على ذلك ابن مالك شواهد التوضيح لتوجيه المشكلات النحوية التي وقعت في بعض الروايات».

وأقول: دعوى اتفاق جميع من حضر على صحة فعل الحافظ اليونيني ليس عليها دليل.

قال: «الثالثة: للمحدثين منهج في ضبط الروايات، وتأدية المروي كما هو دون تغيير، وما ينادي به خرق لمنهجهم في الضبط والأداء».

وأقول: لو أن ما أقول به هو خرق لمنهج المحدثين في الضبط والأداء، فسيكون الحافظان أبو ذر واليونيني رحمها الله قد سبقاني إلى ذلك، ولا أظنك تقول بذلك.

قال: «الرابعة: ما المنهج المقترح الذي يقترحه لتخليص النسخة المحررة من الصحيح؟ وهل يستطيع هو أو غيره أو الإنس والجن مجتمعين أن يحرروا نسخة يدعون أنها نسخة البخاري ؟ وهل إذا فعلوا ذلك يجوز لهم الزعم بأنها نسخته ؟!»

وأقول: لم أقل أنا ولا أحد من الإنس والجن: أننا نريد تحرير نسخة ندعي أنها نسخة البخاري، وإنما الذي أقوله كما تقدم مرارًا وتكرارًا: هو عمل نسخة يتم فيها ضبط الرواية

الأم رواية الفربري بالاعتماد على ما هو متاح من الطرق والروايات الفرعية لهذه الرواية، وذلك وفق منهج المحدثين في الضبط والتوثيق، وحتى بعد وجود هذه النسخة لا يستطيع أحد أن يزعم: أنها نسخة البخاري، وإنما الذي نستطيع قوله: أن ما في هذه النسخة هو ما نقله لنا الفربري عن الإمام البخاري؛ إما يقينًا في بعض المواضع، وإما بغلبة الظن الراجح في مواضع أخرى.

قال: «الخامسة: لنا أسوة حسنة في العلماء الجهابذة، فكانوا يبحثون في الكلمات المشكلة ويوجهونها ويبينون أوهام الرواة في كتب الضبط مثل تقييد المهمل ومشارق الأنوار، او في كتب الشروح، أو المشكلات، وليس في كتب الرواية، فالرواية شيء والتعليق عليها شيء آخر».

وأقول: هذا الكلام ليس صحيحًا، بل العلماء كانوا يعلقون في نسخهم، ويبينون الخطأ من الصواب، وقد تقدم عن القاضي عياض: أن هذا هو الذي استمر عليه عمل الأشياخ، ونسخهم موجودة الآن بين أيدينا، بل وليس هذا في روايات الكتب فحسب، بل أجاز بعض العلماء المتقدمين إصلاح الخطأ في رواية الحديث والتنبيه على ذلك، وكتب السنة شاهدة بذلك، ففيها الكثير من تنبيه أئمة الحديث على الخطأ وبيان الصواب في الرواية.

قال: «وختاما: لو سلمنا لك، فما المانع أن تطرد القاعدة وتنادي بتخليص أحاديث النبي صلى اللَّه عليه وسلم من اختلاف ألفاظ الرواة واستخراج اللفظ النبوي للأحاديث؟»

وأقول: هذا الذي تستنكره هو عين عمل أئمة الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين، وهو تخليص أحاديث النبي صلى اللَّه عليه وسلم مما شابها من أخطاء الرواة، فيجمعون طرق

الحديث ورواياته للوقوف على اختلاف الرواة، والوصول إلى الرواية الصحيحة واللفظ الصحيح، وبيان ما لم يصح من الألفاظ والزيادات.

قال: «الخلاصة: هذه الدعوة تضر بصحيح البخاري وبالحديث النبوي، وتدعو إلى فوضى علمية».

وأقول: بل خروج غالب طبعات الصحيح بالتصحيف والسقط ليس لشيء سوى لاعتمادها على نسخة واحدة، هو الذي يضر بالصحيح، وبسنة النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وخروج طبعات متعددة بروايات تختلف فيما بينها اختلافًا كثيرًا، هذا هو الذي يفتح باب الطعن فيه من أعداء السنة.

كتبه/ محمد محمود شعبان

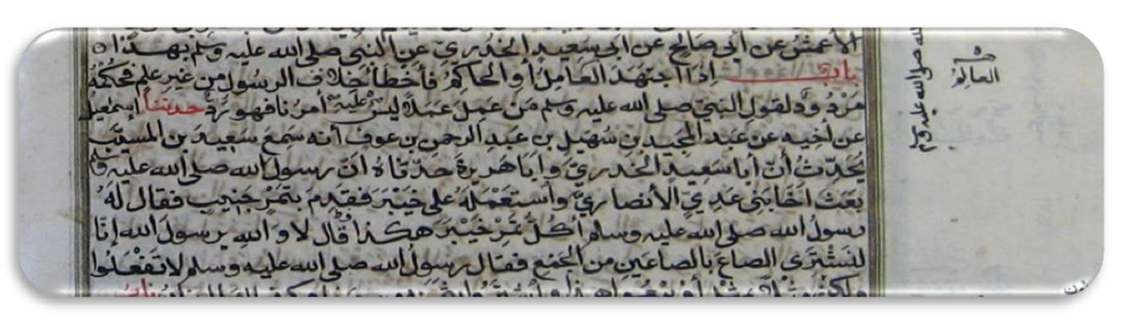
بسم الله الرحمن الرحيم

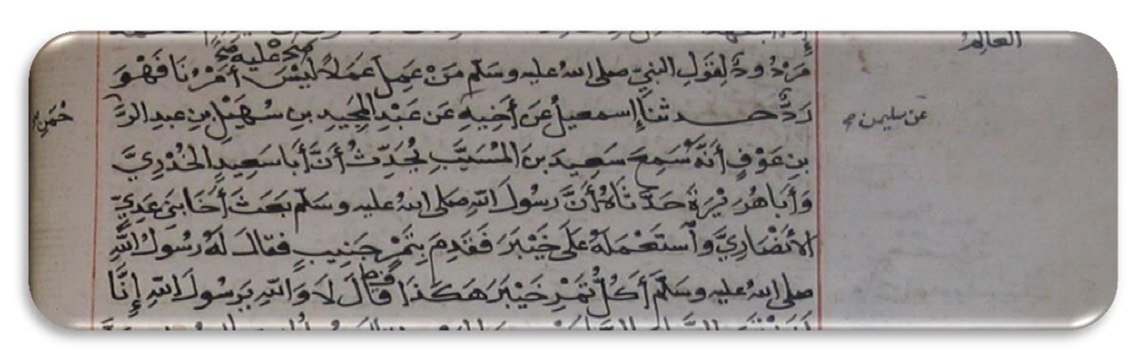
الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد.

قال الإمام البخاري رحمه الله في الجامع الصحيح (7350): «حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف». كذا وقع في النسخة اليونينية، وطبعة بيت السنة تبعًا لها، ووضعوا حاشية في بيت السنة نبهوا فيها على أن السند منقطع في اليونينية، سقط منها «عن سليمان بن بلال».

وبالرجوع إلى فروع النسخة اليونينية التي اعتمدوا عليها، وهي: فرعي النويري:

وفروع البصري، والقيصري، والمزي:





تبين أن الإسناد وقع في جميعها هكذا: «عن أخيه، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف»، وألحق في فرع القيصري بعد قوله: «عن أخيه»: «عن سليمان» مصححًا عليه، ولم ينبهوا في بيت السنة على ذلك، وكُتب في حاشية فرعي النويري، والمزي: «سقط عن سليمان»، ونقل في فرع المزي كلام الجياني في التقييد.

وبالرجوع إلى فرع محمد بن يوسف البقاعي وهو من الفروع التي اعتمدوا عليها أيضًا في طبعة بيت السنة، تبين أنه ثبت في المتن مصححًا عليه: «عن سليمان بن بلال» بعد قوله: «عن أخيه»، وكتب في الحاشية: «سليمان بن بلال ساقط عند الفربري ولا بد منه». ولم ينبهوا على هذا أيضًا.



وهذا كله يؤكد على أن النسخة اليونينية ليس فيها: «عن سليمان»، وقد تابعتها طبعة بيت السنة وحدها على ذلك، وأما غالب طبعات الصحيح السابقة؛ كالطبعة السلطانية وطبعة دار التأصيل تبعًا لها، وطبعة الشيخ شعيب الأرنؤوط، وطبعة الدكتور تقي الدين الندوي، فقد أثبتوا في المتن «عن سليمان».

وهذا السقط قديم، فقد نبه الإمام الجياني والقاضي عياض على سقوط قوله: «عن سليمان» من أصل أبي زيد المروزي أو أصل الفربري؛ فقال الجياني في تقييد المهمل (2/ 753): «قال

البخاري: حدثنا إسماعيل، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عبد المجيد بن سهيل، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد حدثاه: أن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري، واستعمله على خيبر.. .. الحديث. هكذا روى هذا الإسناد: إبراهيم بن معقل النسفي، عن البخاري. وسقط من كتاب الفربري: سليمان بن بلال من هذا الإسناد. وذكر أبو زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري. وكذلك لم يكن في كتاب ابن السكن، ولا عند أبي أحمد، وكذلك قال أبو ذر عن مشايخه. ولا يتصل الإسناد إلا به، والصواب رواية النسفي». اهـ.

وبالنظر في كلام الجياني نجد أنه ينسب السقط لكتاب الفربري، مستدلًا على ذلك بنص أبي زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفربري، ومستدلًا أيضًا بأنه لم يكن عند تلاميذ الفربري.

لكن خالفه القاضي عياض في ذلك، فقال في المشارق (2801): «في كتاب الاعتصام في (باب إذا اجتهد الحاكم فأخطأ): (حدثنا إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لكافتهم، وهو الصواب، وكان (سليمان) في أصل الأصيلي محوَّقًا عليه، وكتب خارجًا: قال أبو زيد: لم يكن في أصل الشيخ؛ يعني الفربري: سليمان، وسليمان في كتاب ابن السكن». اهـ.

وكلام القاضي عياض يؤكد على ثبوت «عن سليمان» عند كافة الرواة، بل خص ابن السكن بالذكر ونبه على أنه ثابت في كتابه، وكأن يريد أن يرد على كلام الجياني رحمهما اللَّه.

ورد على كلام الجياني أيضًا تصريحًا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (13/ 318)، فقال بعد ما نقل كلام الجياني: «قلت: وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفربري، وكذا في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفربري، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقوطها من أصل شيخه. وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجرجاني عن الفربري، واما رواية بن السكن فلم أقف عليها».

فنحن أمام قولين: الأول قول الإمام الجياني: أنه سقط من أصل الفربري، ومن أصول تلاميذه «عن سليمان». والثاني قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر: أن كافة الرواة ثبت عندهم «عن سليمان». ولتحرير القولين ومعرفة الراجح منهما قمت بعرضهما على نسخ وروايات الصحيح الموجودة بين أيدينا الآن، فتبين أن كثيرًا من النسخ والروايات توافق قول القاضي عياض والحافظ ابن حجر، فقد ثبت في كثير منها: «عن سليمان».

ومن هذه النسخ التي رجعت إليها: نسخ من رواية أبي ذر، وهي: نسخ مراد ملا (577)، وفاتح (1063)، وأحمد الثالث (240)، ومركز إحياء التراث بإيران، ونسبه في نسخة أحمد الثالث للمستملي والحموي.

ونسخ من رواية أبي الوقت، وهي نسخ آيا صوفيا (774)، وتشستربيتي (4176)، وبشير أغا (162)، ويني جامع (271).

وجملة من فروع نسخة الصغاني وقد رمز فوقها بالرمز (فـ ....)، ويعني أنه ثابت في نسخة الفربري والنسخ الأخرى التي قابل عليها، ونسخة الفربري هذه هي التي نسخ عنها الصغاني نسخته، وقد ذكر أنه نسخة كتبت في زمن البخاري وقرئت على الفربري وعليها خطه، وهذه الفروع هي: نسخ داماد إبراهيم (269)، وولي الدين أفندي (823)، ومكتبة الملك عبد العزيز (29)، ودارند (365)، ولاله لي (614)، وأسمهان سلطان (93).

فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد نا إسمعيل عن أخيه عن سليمن عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن
بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة
حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله

فأخطأ خلاف الرسول صلى الله عليه وسلم من غير علم فحكمه مردود لقول النبي صلى
الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد حدثنا إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد
المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة
حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب

صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد حدثنا
إسمعيل عن أخيه عن سليمان عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن
عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة
حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري

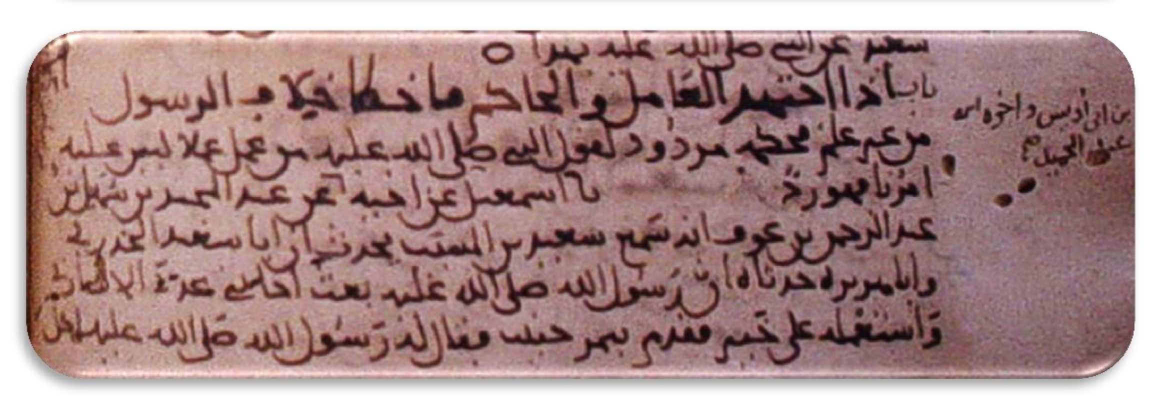
من غير علم فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه
أمرنا فهو رد ح إسمعيل عن أخيه عن سليمن عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه
سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب فقال النبي صلى

فحكمه مردود لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ح إسمعيل عن أخيه عن
سليمن عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا سعيد الخدري
وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم
بتمر جنيب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أكل تمر خيبر هكذا قال لا والله يا رسول الله إنا لنشتري

الحاكم فأخطأ خلاف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من غير علم فحكمه مردود النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ثنا إسمعيل عن أخيه عن
سليمن عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث
أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أخا
… الأنصاري واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنيب فقال النبي صلى الله عليه

وأما رواية أبي زيد المروزي، فقد وقفت على نسخة واحدة متأخرة في أولها إسناد الأصيلي عن أبي زيد المروزي، ثبت فيها «عن سليمان»، وهي نسخة سلطان أحمد (69)

وأما النسخ العتيقة من رواية أبي زيد المروزي فقد سقط منها «عن سليمان»، وهما نسختي تارودانت (149)، ووزان، وقد ألحق بحاشية نسخة تارودانت: «عن سليمان».



ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن نسخ أبي ذر مع اختلاف طرقها إليه ثبت فيها قوله: «عن سليمان» دون خلاف بين شيوخ أبي ذر الثلاثة في أغلبها، سوى نسخة واحدة وهي نسخة أحمد الثالث نسبت ثبوت «عن سليمان» للمستملي والحموي، وأما نسخ أبي الوقت فقد ثبت في كثير منها، وكذا نسخة الصغاني ثبت فيها أيضًا قوله: «عن سليمان» ونسبه لنسخة الفربري وغيرها من النسخ التي قابل عليها، وهذا يؤكد على ثبوته عند الفربري، وأما أبو زيد المروزي فالظاهر من خلال كلام الجياني والقاضي عياض وما في نسخه العتيقة كنسختي تارودانت ووزان أنه سقط عنده «عن سليمان»، ولعله كان ساقطًا من أصل الفربري أولًا،

ثم ألحق بعد ذلك، فلم يطلع عليه أبو زيد، لذا قال كما نقل عنه الجياني والقاضي عياض: «ليس في أصل الفربري»، وبذلك نجمع بين قوله هذا وبين وجوده في نسخ أبي ذر وغيره من الروايات.

وبناء على ما تقدم، فكان ينبغي على محققي طبعة بيت السنة إثبات قوله: «عن سليمان»، كما في غالب طبعات الصحيح، ومتابعتهم للنسخة اليونينية في هذا السقط بحجة أنه الرواية خلل منهجي جسيم؛ لأنهم يعاملون النسخة اليونينية معاملة الرواية الأم، وقد ثبت بما تقدم من كلام القاضي عياض والحافظ ابن حجر، وما وقفنا عليه من نسخ وروايات الصحيح أن رواية الفربري ليست كذلك، وحتى وإن ثبت أن رواية الفربري سقط منها ذلك وهي الرواية الأم، فقد أجاز العلماء إثبات السقط الذي لا بد منه طالما أنه محفوظ في رواية الحديث، وليس السقط من المؤلف، فقد ترجم الخطيب البغدادي في الكفاية (1/ 512): «باب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية، ونحو ذلك». وترجم أيضًا (1/ 514): «باب إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد إذا كان في الأصل حديث محفوظ معروف، قد سقط من إسناده رجل، جاز أن يلحق بمكانه، ويكتب في موضعه». اهـ. وهذا لا ينافي منهج أهل العلم المتقدمين في الحفاظ على النص والرواية.

هذا آخر ما أردت بيانه، واللَّه الموفق للسداد والهادي إلى سبيل الرشاد، وصلى اللَّه على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه: محمد محمود شعبان